الفهرس

المقدمة 7

فصل تمهيدي: الطبيعة القانونية للتحكيم وأهميته وتمييزه عن غيره من طرق حل النزاعات 17

القسم الأول: شروط الطعن ببطلان القرار التحكيمي التجاري الدولي 41

الباب الأول: شروط شكلية للطعن ببطلان القرار التحكيمي التجاري الدولي 43

الفصل الأول: اشتراط أن يكون الطعن موجهاً ضد قرار تحكيمي تجاري دولي 45

المبحث الأول: مفهوم القرار التحكيمي 46

المبحث الثاني: مفهوم القرار التحكيمي التجاري الدولي ... 49

المبحث الثالث: أنواع القرارات التحكيمية القابلة للبطلان . 55

المطلب الأول: الحكم المؤقت 57

المطلب الثاني: الحكم النهائي أو القطعي 62

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: أحكام أخرى 63
الفرع الأول: الحكم الغيابي 63
الفرع الثاني: الحكم الاتفاقي 64
الفرع الثالث: الأحكام المتعددة 67
الفرع الرابع: الحكم البديل 68
الفرع الخامس: الحكم التحكيمي الإضاف 69
الفصل الثاني: اشتراط تقديم الطعن ضمن المهلة القانونية ..71
المبحث الأول: مقدار مهلة الطعن 72
المبحث الثاني: بدء سريان مهلة الطعن 75
الفصل الثالث: اشتراط تقديم الطعن للمحكمة المختصة 79
المبحث الأول: الاختصاص الوطني 79
المبحث الثاني: الاختصاص الداخلي 84
الباب الثاني: شروط موضوعية للطعن بالبطلان 87
الفصل الأول: المجموعة المتضمنة أسباب بطلان مرجعها
اتفاقية التحكيم 93
المبحث الأول: إذا صدر الحكم التحكيمي بدون وثيقة
تحكيم 93
المبحث الثاني: إذا صدر الحكم التحكيمي بدون توافر الأهلية
لدى الطرفين 95
المطلب الأول: أهلية اللجوء إلى التحكيم بشكل عام 95
المطلب الثاني: أهلية المفلس في اللجوء إلى التحكيم 107
المطلب الثالث: أهلية المحكوم عليه بعقوبة جنائية في
اللجوء إلى التحكيم 108

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع: أهلية وكيل التفليسة 108
المطلب الخامس: أهلية الحارس القضائي في اللجوء إلى التحكيم 109
المطلب السادس: أهلية الوكيل والممثل القانوني في اللجوء إلى التحكيم 110
المطلب السابع: أهلية الدولة وأشخاص القانون العام في اللجوء إلى التحكيم 117
الفرع الأول: في التشريع المصري 117
الفرع الثاني: في التشريع السوري 118
الفرع الثالث: في التشريع السعودي 119
الفرع الرابع: في التشريع الكويتي 120
الفرع الخامس: في التشريع اللبناني 121
المبحث الثالث: إذا بني الحكم التحكيمي على وثيقة تحكيم باطلة 129
المبحث الرابع: صدور التحكيمي بناء على اتفاق تحكيمي ساقط بانقضاء المهلة 130
الفصل الثاني: أسباب للبطلان تتعلق بالقرار التحكيمي ذاته 133
المبحث الأول: صدور القرار عن محكمين لم يجر تعيينهم طبقاً للقانون 133
المبحث الثاني: خروج المحكم عن حدود مهمته 135

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث: لجهة نواقص القرار التحكيمي 150
المطلب الأول: لجهة إغفال ذكر اسم المحكم أو المحكمين
الذين أصدروا القرار 150
المطلب الثاني: لجهة مكان وتاريخ إصدار القرار 151
المطلب الثالث: لجهة ذكر خلاصة ما أبداه الخصوم من
وقائع وطلبات وأدلة 152
المطلب الرابع: بالنسبة إلى توقيع المحكمين 152
المطلب الخامس: مسألة ذكر الفقرة التحكيمية 154
المطلب السادس: لجهة سرية المذاكرة 155
المطلب السابع: لجهة تسبيب القرار التحكيمي 155
المبحث الرابع: عدم تأمين حق الدفاع لطرفي النزاع 158
المطلب الأول: في القانون الفرنسي 158
المطلب الثاني: في القانون المصري وبعض النصوص
الشبيهة به 161
المطلب الثالث: في القانون اللبناني 165
المطلب الرابع: في القانون الكويتي 178
المطلب الخامس: في الاتفاقات الدولية 182
المبحث الخامس: مخالفة النظام العام الدولي 188
المطلب الأول: مفهوم النظام العام الدولي في مجال التحكيم ..188
المطلب الثاني: التحكيم والنظام العام الدولي في فرنسا 193
المطلب الثالث: التحكيم والنظام العام الدولي في مصر 202
المطلب الرابع: التحكيم والنظام العام الدولي في لبنان 212
المطلب الخامس: التحكيم والنظام العام الدولي في الكويت ...230

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: نتائج الطعن ببطلان القرار التحكيمي التجاري الدولي 235
الباب الأول: نتائج تسبق الحكم بالإبطال 237
الفصل الأول: أثر الطعن بالإبطال على تنفيذ القرار التحكيمي.....239
المبحث الأول: الآثار الناشئة عن القرار التحكيمي ذاته 239
المطلب الأول: حجية القضية المحكوم بها العائدة للقرار التحكيمي الدولي 240
المطلب الثاني: الاعتراف بالقرار التحكيمي الدولي 241
المطلب الثالث: تنفيذ القرار التحكيمي الدولي 243
الفرع الأول: الشروط المطلوبة لإعطاء الصيغة التنفيذية 244
الفرع الثاني: القاضي المختص بإعطاء الصيغة التنفيذية 246
المبحث الثاني: الأثر الواقف للطعن بالبطلان 248
الفصل الثاني: إعمال الرقابة القضائية على عمل المحكم 253
المبحث الأول: مبررات الرقابة القضائية 253
المطلب الأول: تعريف الرقابة القضائية 254
المطلب الثاني: موقف الفقه من الرقابة القضائية 256
الفرع الأول: حجج الاتجاه العارض لفكرة الرقابة القضائية 256
المطلب الثالث: موقف القضاء الوطني من الرقابة القضائية على القرار التحكيمي 260
المبحث الثاني: الرقابة القضائية السابقة لصدور القرار التحكيمي 264

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: الرقابة القضائية من خلال الفصل في الدفع بوجود اتفاق التحكيم 266
المطلب الثاني: الرقابة القضائية من خلال النظر في طلبات تعيين ورد المحكمين 270
الفرع الأول: تعيين المحكمين 270
الفرع الثاني: رد المحكمين 271
المطلب الثالث: الرقابة القضائية من خلال الطعن بالحكم الصادر في مسألة الاختصاص 274
المطلب الرابع: الرقابة القضائية من خلال الأمر بالإجراءات التحكيمية 275
المبحث الثالث: الرقابة القضائية اللاحقة لصدور القرار التحكيمي 279
المطلب الأول: أهمية الرقابة القضائية اللاحقة على صدور القرار التحكيمي 279
المطلب الثاني: الرقابة القضائية في مرحلة تنفيذ حكم التحكيم 282
الفرع الأول: أساس سلطة القضاء في الرقابة عند مرحلة تنفيذ القرار التحكيمي التجاري الدولي 282
الفرع الثاني: نطاق الرقابة القضائية في مرحلة تنفيذ الحكم التحكيمي 283
المطلب الثالث: أساس الرقابة القضائية في مرحلة إبطال القرار التحكيمي 289
الفرع الأول: أساس هذه الرقابة 289

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: طبيعة الرقابة عن طريق الطعن بالبطلان 291
المبحث الرابع: بدائل الرقابة القضائية، طرح فكرة الرقابة الذاتية 300
الباب الثاني: آثار لاحقة للحكم بالبطلان 309
الفصل الأول: الأثر المكاني الدولي المترتب على القضاء ببطلان حكم التحكيم التجاري الدولي 311
المبحث الأول: الاعتراف بالقرار التحكيمي التجاري الدولي في ضوء الاتفاقيات الدولية 313
المطلب الأول: في ضوء اتفاقية جنيف 313
المطلب الثاني: في ضوء اتفاقية نيويورك 315
المطلب الثالث: في ضوء اتفاقية واشنطن 317
المطلب الرابع: في ضوء القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (يونيسترال) 321
المبحث الثاني: موقف معاهدة نيويورك من الأثر المكاني الدولي لبطلان قرار التحكيم التجاري 323
الفصل الثاني: سلطة محكمة الطعن في التصدي للنزاع 329
المبحث الأول: سلطة محكمة الطعن في التصدي لموضوع النزاع في مجال التحكيم الداخلي 331
المبحث الثاني: سلطة محكمة الطعن في التصدي لموضوع النزاع في مجال التحكيم التجاري الدولي 335

القسم الثالث: أهمية العودة إلى الإجراءات التحكيمية بعد إبطال القرار التحكيمي التجاري الدولي 341
الباب الأول: موقف الإسلام والقانون الروماني من التحكيم 343

Scanned by CamScanner

الفصل الأول: الإسلام والقانون الروماني من التحكيم 345
الفصل الثاني: الاتفاقات الدولية والتحكيم التجاري الدولي .347
المبحث الأول: البروتوكول المتعلق بشروط التحكيم 348
المبحث الثاني: الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي 349
المبحث الثالث: اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي ..350
المبحث الرابع: الاتفاقية العربي للتحكيم التجاري لعام 1987 354
الباب الثاني: إمكانية لجوء الدولة إلى التحكيم 361
الفصل الأول: أسباب لجوء الدولة إلى التحكيم 363
الفصل الثاني: واقع لجوء الدولة إلى التحكيم الدولي 373
الباب الثالث: موقف التشريعات العربية من التحكيم التجاري الدولي 379
الفصل الأول: الدول العربية والاتفاقات الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري 381
الفصل الثاني: الاتفاقيات بين الدول العربية الخاصة بالتحكيم التجاري 383
الباب الرابع: أهمية العودة إلى التحكيم المستمدة من الاتفاق على التحكيم 387
الفصل الأول: ارتباط البند التحكيمي بمبدأ حرية الإرادة ...389
الفصل الثاني: فعالية البند التحكيمي في تكريس العودة إلى التحكيم بعد إبطال القرار التحكيمي 399
الخاتمة والتوصيات 409
المراجع 423
الفهرس 433

Scanned by CamScanner